وحيثما لكل فرد حكما ش فانه كلية قد علما

قوله خمسة الخ ذكر الطهارة عن الحدث وطهارة الثوب والبدن والمكان عن النجس وستر العورة ومعرفة دخول الوقت واستقبال القبلة قال في التحفة لا يراد الاسلام لان طهارة الحدث تستلزمه ولا العلم بالفرضية وبالكيفية بان يعلم فرضيتها مع تمييز فروضها من سننها لانه شرط لسائر العبادات تحقق العالم او اعتقد العامي او العالم على الكل فرضا مع او سنه قلا او البعض صح مالم يقصد بفرض معنى النفل

ولا التمييز لان معرفة دخول الوقت تستلزمه اه واني بالثاني اسم العدد للقاعدة العربية وهي اذا كان المعدود مذكرا اتت اسم عدده وان كان مونثا ذكر اسم عدد وكان في المدينة تسعة رهط يفسدون في الارض ولا يصلحون قوله احدها هو معنى ولها بدليل ما ياتي من التعبير بثانيها وثالثها الخ وبتقدم الفرق بين الاحد والواحد لي ميحث وحده لاشريك له فراجعه ان شئت قوله الطهارة قد افردها لكثرة الكلام عليها والحاصل ان الطهارة تنقسم الى قسمين باطنية وهي التخلق بخلق الانبياء والمرسلين ويبحث عنها في علم التصوف وهي النافعة للنجاسة الباطنية كالعجب والكبر والحسد والرياء والسمعة والغيبة والنميمة وكل مذموم شرعا وظاهرية وهي اما عن حدث اصغر وهو الناشي عن موجب الوضوء كمس او لمس او زوال عقل او خروج خارج بشرطه كما ياتي او اكبر وهو الناشئ عن موجب غسل كجماع ونزول مني وحيض ونفاس وولادة وهذه الطهارة التي عناها المصنف في هذا الشرط الثاني وهو ان وسايل الطهارة الماء والتراب والحجر والدباغ وقيل الماء للنجاسة والاجتهاد والاواني ومقاصدها الوضوء والغسل والتيمم وازالة النجاسة وقد افرد عين كل واحد منها بترجمة وهي بفتح الطاء مصدر طهر بضمها به اوضح من ضمها لطهر بضمها فيهما واما طهر عن اغتسل فمثلث الهاء لغة النظافة والخلوص من الدنس كالمخاط والمعنوي كالحسد والكبر وشرعا لها وصفان حقيقي اطلاقا على الفعل المترتب على زوال المنع قوله المنع المترتب بحرمة الصلاة الخ

وهو اطلاقها على الاثر المترتب على ذلك العقل وهو التعقل الذي هو زوال المانع الناشئ عن الحدث والخبث وتعرف على الاقل بانها تفعل ما يتوقف عليها اباحة ولو من بعض الوجوه كالتيمم او ثوابا بوجه كالغسلة الثانية وغسل الجمعة وعلى الثاني بانها الاثر المترتب على ذلك الفعل وبالظم بقية الماء وقد افتتح الائمة كتبهم بالطهارة لخبر مفتاح الصلاة الطهور ولكون الشرط مقدما على المشروط له طبعا قدم عليه وضعا ولذا اخذ المصنف بصفة الصلاة الاتي عن فصل شروطها المذكور هنا ثم بما بعدها على الوضع البديع الاتي للنحو المشهور بين الاسلام على خمس واثر ما تقدم على الحج لان الصوم فوري متكرر فزاد من يلزمه الكثير ولان الفرض من البعثة انتظام المعاش والمعاد بكامل القوى المنطقية وحكم لها التحرز عن الجنايات وقدمت الاولى لشرفها فالثانية لشدة الحاجة اليها فالثالثة لانها دونها في الحاجة والرابعة لقلة وقوعها بالنسبة لما قبلها وانما ختمها الاكثر بالعتق تفاؤلا اه تحفة قوله لغة منصوب على التمييز قوله النظافة ردي عن الشافعي من نظف فويه قل همه ومن طاب ريحه زكى عقله قوله وشرعا في الشبراملسي قوله وشرعا ظاهره ان هذا التعريف للاصحاب وقال تسم على المنهج ان هذا التعريف للشهاب الرملي استباط من كلامهم وبعد نسبة اليهم فهذا او غيره عن معنى الطهارة المقابل للقوى بقوله وشرعا وعن معنى الكتاب بقوله واصطلاحا بناء على ما هو المعروف من ان الحقيقة الشرعية ما تعلق معناها من الشارع وان لم يتعلق من الشارع تسمى اصطلاحية وان كان في عبارات الفقها بانه اصطلحي اي على استعماله في معنى بينهم وان لم يبلغ التسمية به من كلام الشارع نعم قد يستعملون الحقيقة الشرعية فيما وقع في كلام الفقها مطلقا قال تسم في حاشيته على المنهج في باب الزكاة اه وقد علمت مما قاله من ان للطهارة شرعا وصفان حقيقي اطلاقا على الفعل المترتب على زوال المنع ومجازي من اطلاق اسم السبب وارادة المسبب على الفعل المترتب على زوال المنع قوله المنع المترتب بحرمة الصلاة الخ

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)